توقيع مذكرة تفاهم للتعاون وتشجيع الاستثمار في مجال الكهرباء بين اليمن وتركيا

اسطنبول /سبأ

وقع أمس في مدينة اسطنبول التركية على مذكرة تفاهم للتعاون وتشجيع الاستثمار في مجال الكهرباء والطاقة بين الجمهورية اليمنية والجمهورية التركية.

وتستهدف مذكرة التفاهم التي وقعها عن الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء-وزير الكهرباء المهندس عبدالله محسن الاكوع وعن الجانب التركي وزير الطاقة والثروات الطبيعية تانير يلدز، تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين في مجال الكهرباء والطاقة في الجوانب العلمية والفنية والتقنية وتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة والكهرباء.

وتقضي المذكرة بإنشاء لجان فنية من الجانبين لدراسة كل جوانب التعاون والعمل على تطويرها في حدود القوانين النافذة بين البلدين، والعمل على تثبيت الشراكة بين الجانبين الحكومي والخاص في كلا البلدين في كل ما من شأنه تنمية وتوسيع التعاون بين البلدين في مجال الطاقة والكهرباء.

وعقب التوقيع أكد نائب رئيس الوزراء، وزير الكهرباء على أهمية هذه المذكرة لتوطيد التعاون بين اليمن وتركيا في مجال الكهرباء والطاقة .

وقال: "إن توقيع مذكرة التفاهم، يأتي في إطار الحرص المشترك على تعزيز العلاقات الأخوية التاريخية التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين ".

وزير الطاقة والثروات الطبيعية التركي اعتبر من جانبه أن توقيع هذه المذكرة سيفتح آفاقا رحبه للتعاون بين تركيا واليمن في مجال الكهرباء والطاقة إضافة إلى تبادل تدريب الموظفين في البلدين.. مؤكدا استعداد وزارته تقديم الدعم لليمن في مجال الطاقة الكهربائية.

وشدد الوزير التركي على أهمية التعجيل بتشكيل اللجان الفنية المشتركة لاخراج مذكرة التفاهم إلى حيز التنفيذ.

حضر مراسيم التوقيع القائم بأعمال سفارة اليمن في انقرة طارق عبداللطيف ضيف والمستشار الإعلامي بالسفارة طلال جامل .

من جهة ثانية شارك نائب رئيس الوزراء-وزير الكهرباء المهندس عبدالله محسن الاكوع في مؤتمر البسفور للطاقة الدولي المنعقد حاليا في مدينة اسطنبول التركية .

وقد المهندس الأكوع ورقة عمل في المؤتمر تناول فيها أهمية تامين مصادر الطاقة وتطويرها وإيجاد البدائل لمصادر الطاقة المتجددة .

وفي حين نبه إلى أن مخزون مصادر الطاقة محدودة .. طالب بتسهيل وتوفير وسائل الاستفادة من الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح .

ودعا نائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء المجتمع الدولي إلى تأمين الاستقرار لتأمين مصادر الطاقة واحتواء بؤر الصراع في المنطقة.

الكحلاني يستعرض احتياجات النازحين في جلسة للمجلس الاقتصادي بنيويورك

نيويورك/ سبأ

أكد عضو مجلس النواب رئيس الوحدة التنفيذية لمخيمات النازحين أحمد محمد الكحلاني أن السياسية الوطنية لمعالجة وحل قضايا النزوح الداخلي في اليمن تشتمل على ثلاثة أهداف إستراتيجية تتمثل في منع النزوح القسري، ودعم النازحين داخليا والمجتمعات التي تستضيفهم خلال فترة النزوح، وخلق الظروف المناسبة التي من شأنها إيجاد حلول دائمة وآمنة وطوعية للنازحين.

وأشار الكحلاني في كلمة ألقاها في جلسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السنوية "الدورة 28 للعام 2014م" المخصصة لمناقشة الشؤون الإنسانية خاصة ملف الاحتياجات الطارئة للنازحين، في مبنى الأمم المتحدة بمدينة نيويورك، إلى دور حكومة الوفاق الوطني في دعم الوحدة التنفيذية التي أنشئت بُغية الإشراف على إقرار وتنفيذ السياسة الوطنية لمعالجة آثار وجذور معضلة النزوح الداخلي، وكذا العمل على تقديم المساعدات الطارئة للنازحين بالتنسيق المباشر مع المنظمات الانسانية الوطنية والدولية العاملة في اليمن .. داعياً المانحين إلى مضاعفة الجهود ورفع سقف المساعدات الخاصة بقضايا النازحين في اليمن.

واستعرض الاحتياجات الضرورية والطارئة للنازحين، والصعوبات والمعوقات التي تواجه القيادة السياسية والحكومة والمنظمات الإنسانية في توفير احتياجات النازحين الأساسية وحمايتهم ومعالجة التحديات التي تسببت في نزوحهم بهدف توفير البيئة المناسبة لعودتهم الآمنة إلى ديارهم ومناطقهم المتضررة من الصراعات المسلحة وأعمال العنف والكوارث الطبيعية.

وثمن الكحلاني دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التزامها الثابت في مساعدة اليمن حكومة وشعباً.

وزير الصناعة يطلع على سير تنفيذ مشروع وتوسعة مصنع أسمنت باجل

الحديدة/ سبأ

اطلع وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب ومعه رئيس مجلس إدارة المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الاسمنت خلال زيارتهما أمس لمصنع اسمنت باجل إلى سير تنفيذ مشروع وتوسعة مصنع أسمنت باجل في مراحله الأخيرة.

واستمعا من إدارة المشروع والمهندسين الصينيين من الشركة المنفذة للمشروع حول سير تنفيذ الأعمال النهائية لمشروع التوسعة والمتطلبات اللازمة لبدء التشغيل في الموعد المحدد أواخر أغسطس القادم.

رافقهما خلال الزيارة وكيل وزارة الصناعة لقطاع الصناعة عبدالإله شيبان ونائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة محمد يحيى شنيف.

الفريق الفني يواصل إصلاح كهرباء عمران بلا عوائق

صنعاء/سبأ

أكد مصدر مسؤول باللجنة الرئاسية المكلفة باستعادة الأوضاع إلى طبيعتها وترسيخ الأمن والاستقرار في محافظة عمران أن الفريق الفني المكلف بإصلاح الكهرباء مستمر في عمله منذ صباح أمس دون أي تعثر.

وطالب المصدر-وفقاً لما أوردته (سبأ)-كل الأطراف بعدم اعتراض الفريق خلال أدائه لعمله كون ذلك يصب في خدمة الجميع وبدون استثناء، معربا عن الشكر والتقدير للفنيين الذين يبذلون جهودا طيبة في هذا الاتجاه ولما فيه استعادة خدمة الكهرباء للمواطنين.

وزارة الداخلية تنعي اللواء الركن صالح الزوعري

صنعاء / سبأ

نعت وزارة الداخلية اللواء الركن صالح حسين الزوعري نائب وزير الداخلية السابق الذي وافاه الأجل بعد عمر حافل بالعطاء في خدمة الوطن في المجالين الأمني والعسكري.

وأشار بيان النعي الذي تلقت (سبأ) نسخة منه إلى أن الفقيد كان من القيادات الأمنية المشهود لها بالكفاءة والإخلاص في العمل الأمني من خلال المناصب التي تقلدها في وزارة الداخلية حيث أسهم بشكل كبير في عملية بناء وتطوير الأجهزة الأمنية..منوها بمزايا الفقيد وقدراته القيادية والإدارية العالية التي كان يتحلى بها.

ولفت البيان إلى أن الفقيد حصل على العديد من الأوسمة منها وسام الوحدة ووسام الثلاثين من نوفمبر ووسام الإخلاص ..مشيرا إلى أنه برحيل اللواء الزوعري خسر الوطن أحد أبنائه المخلصين الذين أفنوا معظم حياتهم في خدمته بتفان وإخلاص وكفاءة.

وسيوارى جثمان الفقيد الثرى بمقبرة النجيمات شرق دار الرئاسة بالعاصمة صنعاء بعد الصلاة عليه عقب صلاة ظهر اليوم السبت بجامع الصالح بميدان السبعين.

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وغفرانه واسكنه فسيح جناته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان

"إنا لله وإنا إليه راجعون".

العثور على جثة طفلة مقتولة بعدن

الثورة / عدن / نبيل الجنيد

عثرت الأجهزة الأمنية بمحافظة عدن صباح أمس الجمعة على جثة طفلة عمر 8 سنوات مرمية بحي البوميس وملفوفة وسط طربال أزرق وعليها آثار الاعتداء .

وأوضح مصدر أمني بشرطة كريتر أن الأجهزة الأمنية تلقت البلاغ عن العثور على جثة الطفلة والتي تدعى " ف ـ أ ـ ن " الصف ثاني ابتدائي , وعند استلام البلاغ تم النزول مباشرة لمعاينة الجثة التي تبين أنه قد مر عليها ثلاثة أيام وظهور آثار الاعتداء وتهشيم الوجه ومقدمة الرأس ولم يتم التعرف على ملامحها إلا عبر التكنيك الجنائي والذي من خلاله تم ابلاغ والد الطفلة .

مبيناً أنه تم ايداع جثة الطفلة في ثلاجة الموتى بمستشفى الجمهورية حتى يتم استكمال وجمع الأدلة والكشف عن ملابسات الحادثة التي جرت بظروف غامضة وإلقاء القبض على الجناة ,لافتا إلى أن مثل هذه الأعمال سوف تخلق لداء الأطفال حالة من الخوف والقلق جراء تلك الأعمال التي يتعرض لها البعض .

دعا إلى رفع اليقظة والاستعداد الأمني لحماية الممتلكات

الديني يتفقد المواقع التي تعرضت لأعمال إرهابية في سيئون ويرأس اجتماعاً للجنة الأمنية

رأس محافظ حضرموت خالد سعيد الديني اجتماعا استثنائيا للجنة الأمنية بسيئون كرس للوقوف إزاء تداعيات الحادث الإرهابي الذي تعرضت له عدد من المواقع الخدمية في مدينة سيئون يوم أمس الأول وراح ضحيته عدد من الجنود والمواطنين الأبرياء

وفي الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة لشؤون الوادي والصحراء اللواء ثابت سعيد المنهالي تم تدارس الإجراءات التي تمت بشأن تسخير الإمكانيات المتوفرة لدى الوحدات الأمنية والعسكرية في سيئون من أجل رفع اليقظة والاستعداد الأمني لحماية الممتلكات العامة والخاصة والتصدي لأي محاولات تستهدف الإخلال بالأمن والسكينة العامة.

وكان محافظ حضرموت ومعه وكيل المحافظة لشؤون الوادي والصحراء تفقد المواقع التي تعرضت للأعمال الإرهابية في مدينة سيئون التي نفذها عدد من عناصر تنظيم القاعدة ونتج عنها ضحايا في الأرواح والممتلكات .

وأثناء زيارته لمصنع التمور التابع للمؤسسة الاقتصادية اليمنية اطلع محافظ المحافظة ووكيل المحافظة على آثار الانفجار الانتحاري الذي تعرض له مصنع التمور الذي حول مكونات مباني المصنع إلى أكوام ترابية وتصدعت بسببه مباني أخرى في ساحة المصنع.

كما اطلع المحافظ والوكيل وفقا لـ(سبأ) على حجم الأضرار التي نتجت بمبنى فرع الاتصالات في سيئون وطاف بالمكاتب والصالات الفنية التي أتلفت فيها الأثاث المكتبي والوثائق والأجهزة الفنية التابعة لفرع المؤسسة وتضرر مبنى المؤسسة بالكامل نتيجة إضرام الحرائق فيه .

وعبر محافظ المحافظة عن بشاعة الحادث الذي كشف عن الحقد الدفين لدى مرتكبيه كونه مس بمصالح عامة تقدم خدماتها لكافة المواطنين .

رافق المحافظ والوكيل أركان المنطقة العسكرية الأولى عبدالكريم السومحي ومدير الأمن العام بالوادي والصحراء العميد سعيد علي العامري وعدد من القادة العسكريين والأمنيين في وادي حضرموت.

وكيل الخارجية يناقش مع سفيري فرنسا وهولندا رفع حظر الشحن الجوي على اليمن

صنعاء / سبأ

بحث وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية حميد العواضي أمس الأول مع سفير جمهورية فرنسا بصنعاء فرانك جوليه، العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها وتطويرها.

وجرى في اللقاء استعرض دور فرنسا الفاعل في مجموعة أصدقاء اليمن والاتفاقية الإطارية للتعاون بين اليمن وفرنسا وكذا تعزيز أوجه التعاون الثقافي وزيادة عدد المنح الفرنسية لليمن والبحث مع الجانب الفرنسي لتطوير هذا المجال بصورة خاصة.

وتطرق اللقاء إلى الجهود التي يمكن لفرنسا أن تبذلها لرفع حظر الشحن الجوي المفروض على اليمن من قبل الاتحاد الأوروبي.

كما جرى بحث دور وكالة التنمية الفرنسية في اليمن وجهودها في دعم بلادنا في إطار مشروع لتوزيع مصادر الطاقة الكهربائية.

كما بحث وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية حميد العواضي أمس الأول مع سفير مملكة هولندا لدى اليمن يورون فيرهل مجالات التعاون بين البلدين وسبل تعزيزها وتطويرها.

كما جرى مناقشة التعاون بين اليمن وهولندا في مجال مكافحة تهريب المكالمات الهاتفية بالإضافة إلى طلب اليمن رفع حظر الشحن الجوي المفروض عليها من قبل الاتحاد الأوروبي.

كما تطرق اللقاء إلى جوانب التعاون بين المعهد الدبلوماسي اليمني والمعهد الدبلوماسي الهولندي.

وفي اللقاء أشاد السفير العواضي بالعلاقات الثنائية التي تربط اليمن بهولندا معرباً عن التطلع لاستمرار الدعم الهولندي لليمن خلال الفترة المقبلة وبما من شأنه مساعدة اليمن في تجاوز الظروف الراهنة.

من جانبه أكد السفير فيرهل على ان اليمن شريك مهم لهولندا، مجدداً التزام بلاده بدعم العملية السياسية الجارية في اليمن.

حضر اللقاء مدير مكتب وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية وحيد الشامي.

الجهل وانعدام الوعي الثقافي وقصور الأداء القضائي من أهم أسباب تفشي الظاهرة

دراسة أمنية تكشف أسباب تفشي ظاهرة التقطع بمحافظة صنعاء ومقترحات المعالجة

التأكيد على ضرورة التنسيق بين الجيش والأمن لحماية الطرقات من التقطعات وتغيير المقصرين في أعمالهم

صنعاء / سبأ

أكدت دراسة أمنية حول " ظاهرة التقطع الأسباب والاقتراحات للحد من الظاهرة والانعكاسات "على أهمية تعزيز الأمن في المناطق التي تتكرر فيها ظاهرة التقطع باعتماد نقاط ثابتة ودوريات متحركة وتحديدا مناطق محافظة صنعاء الممتدة من بني جرموز بني الحارث وحتى ثومة وصولا إلى فرضة نهم .

وركزت الدراسة التي أعدتها إدارة شرطة محافظة صنعاء وحصلت وكالة الأنباء اليمنية / سبأ / على نسخة منها على أسباب التقطعات من الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الأسباب الناتجة عن القصور في أداء الأجهزة القضائية والأجهزة الحكومية والمعالجات والمقترحات لتلافي أوجه القصور في هذا الجانب.

وأشارت الدراسة إلى أن من أهم الأسباب الاجتماعية لوجود ظاهرة التقطع في الطرق الرئيسية هو الجهل والأمية وضعف الوازع الديني والوعي الثقافي والقانوني بنسبة كبيرة من التركيبة السكانية للمحافظة ، وكذا التسويق للظاهرة والترويج لها اجتماعيا من عناصر تعمل ضد النظام القائم وخاصة في المناطق التي يتكرر فيها اللجوء الى ظاهرة القطاع القبلي من الشرائح الاجتماعية التي تدرك خطورة هذه الظاهرة.

واستعرضت الدراسة الأسباب الناتجة عن الجانب الاجتماعي في التقطعات من خلال أخطاء المحكمين بين المتخاصمين وانعدام الدور الايجابي في سعيهم للحل ، والصلح والسعي وراء المصالح المادية وجباية المبالغ التي تفرض تحت مسميات " العدال ، الطرح ، تشريف الحكم ،أجرة المحكمين " وغيرها مما يؤخذ في المواقف المماثلة فضلا عن عجز بعض الأطراف عن تقديم المطلوب أو عدم رضاه بالحكم مما يدفع المتربصون بالبعض إلى التقطع.

ولفتت الدراسة إلى أن من بين الأسباب الاجتماعية الخلافات الفردية او القبلية على الأموال والحسابات والشراكات والمصالح ، وكذا الخلافات مع المقاولين والجهات الحكومية والمستثمرين على إنشاء المشاريع التنموية والاستثمارات المختلفة ، إضافة إلى انتشار السلاح في مناطق كثيرة بالمحافظة ، ووجود عناصر محرضة على القطاعات والإخلال لأغراض شخصية أو بدفع وتشجيع من شخصيات اعتبارية، إلى جانب تدخلاتهم في التأثير سلبا على سير إجراءات العدالة, وأخيرا عدم مطالبة المواطن أو المجني عليه لحقوقه بالطرق القانونية ولجوئه إلى التقطعات ما يؤدي إلى توسيع القطاعات بين الأطراف المتنازعة.

وأشارت الدراسة إلى النتائج والانعكاسات السلبية للظاهرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث ذكرت أن من تلك السلبيات توسع وانتشار محيط الظاهرة نظرا لتقبلها والاعتراف بها اجتماعيا ، وتدني مستوى الأوضاع الخدمية ومشاريع التنمية في بعض المديريات بسبب تعرض المكلفين والعاملين على تنفيذها لعمليات اعتداء وتهديد ونهب الآليات والمعدات المستخدمة في تنفيذ المشاريع ، وعدم رغبة الكثير من الجهات المتمكنة والخبيرة في الاستثمار أو تنفيذ أي مشاريع أو أعمال تنموية في تلك المناطق مما يضطر الأجهزة الحكومية إلى استخدام جهات ذات إمكانيات محدودة وقليلة الخبرة لإنجاز تلك المشاريع .

وأوضحت من بين سلبيات هذه الظاهر تدني مستوى الاستثمار والحركة التجارية نظرا لتخوف المستثمرين من تعرضهم لعمليات الابتزاز والنهب والاعتراض .

وبينت الدراسة ان من أهم الأسباب الأمنية المؤدية إلى تفاقم ظاهرة التقطعات هي النقص في الإمكانيات المادية والبشرية لدى الأجهزة الأمنية، وكذا عدم قيام الوحدات العسكرية المرابطة على الخطوط الرئيسية بمهامها وتحمل مسؤولياتها برفع القطاعات وتأمين الخطوط كما يجب.

وتناولت الدراسة أهم النتائج والانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة من الناحية الأمنية والتي تشمل انتشار مظاهر حمل الأسلحة ، تطويق وعزل بعض المحافظات في بعض الحالات ومنع دخول المشتقات النفطية والمواد الأساسية إليها وخلق نزاعات ومواجهات حرجة مع أجهزة الدولة وكذا عرقلة سير أعمال أجهزة الدولة والمرافق الخدمية وعلى وجه الخصوص المستشفيات والمراكز الصحية حيث يؤدي تأخر وصول مادة الديزل وتدمير خطوط نقل الطاقة الكهربائية إلى توقف الأجهزة الطبية وحدوث نتائج سلبية مؤلمة وخصوصا في المحافظات الساحلية.

وأوضحت الدراسة أن أهم النتائج والانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة من الناحية الأمنية تطور بعض حالات القطاع إلى حدوث تبادل لإطلاق النار وسقوط ضحايا وتكبد الأجهزة الأمنية أعباء إضافية تنجم عن ملاحقة منفذي القطاعات واستعادة المنهوبات .

وأكدت الدراسة أن مظاهر القطاعات تعكس صورة سلبية عن هيبة النظام والقانون وضعف قوة ونفاذ الإجراءات الأمنية وتولد شعورا بعدم الارتياح أو الرضا لدى الكثير من الأوساط الاجتماعية والرسمية.

وذكرت الدراسة ان قصور أداء الأجهزة القضائية يعد من الأسباب الرئيسية في تفشي الظاهرة وذلك من خلال تأخير النظر والبت في القضايا الجنائية والمدنية وتكبيد المواطن الكثير من الأعباء المترتبة على ذلك، بالإضافة إلى تهاون أجهزة الضبط القضائي في فرض العقوبات الصارمة ضد مرتكبي التقطعات.

وكشفت الدراسة أن من ضمن ما فاقم ظاهرة التقطع عدم وجود نيابات ومحاكم في بعض المديريات واشتراك أكثر من مديرية في نيابة واحدة وبعضها يقع في إطار أمانة العاصمة مما يعرقل إجراءات الضبط في أغلب القضايا وعدم الفصل السريع في بعض القضايا التي تتطلب الفصل من قبل الجهات القضائية .

وتطرقت الدراسة إلى أسباب هذه الظاهرة ذات الصلة بقصور أداء الأجهزة الحكومية والتي تتمثل في ضعف التنسيق المشترك بين أجهزة السلطة المحلية والأمن وكذا انعدام التعاون الحقيقي بين مديري المديريات وأمناء عموم وأعضاء المجالس المحلية، فضلا عن عدم تجاوب الجهات الرسمية مع مطالب المتقطعين مما يجعلهم يتخذون من ذلك ذريعة للجوء للقطاعات الأمر الذي فاقم هذه الظاهرة .

وخلصت الدراسة إلى عدد من المعالجات للحد من هذه الظاهرة من أهمها ضرورة تعزيز التنسيق المشترك بين الجيش والأمن لحماية الطرقات من التقطعات وخاصة على الخطوط الرئيسية الطويلة والحيوية تنفيذا لتوجيهات الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية في هذا الشأن، وإقرار خطة تنقلات للقوى البشرية دوريا وتغيير المقصرين في أعمالهم تحت إشراف قيادة السلطة المحلية واللجنة الأمنية .

وأكدت الدراسة ضمن مقترحاتها لمعالجة هذه الظاهرة على ضرورة توفير الإمكانيات الضرورية التي من أهمها أجهزة الاتصالات والأطقم والقوة البشرية والإعتمادات المالية الكافية لأجهزة الأمن بما يمكنها من القيام بمهامها على أكمل وجه ، والحرص على عدم تسليم المضبوطات أو المنهوبات المستعادة لأصحابها إلا بعد تحرير محاضر إثبات وتسليم بحضور عضو النيابة.

ودعت الدراسة جميع وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية إلى تحري المصداقية وعدم نشر الشائعات وأخبار الأحداث الأمنية دون التأكد من مصادرها الأمنية الموثوقة والمخولة بالتصريح، وكذا التنسيق في الإعلان عن الأحكام الصادرة تجاه العناصر المتورطة بأعمال القطاعات القبلية ونشر أسماء المتهمين الفارين ممن ثبتت إدانتهم قضائيا في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المقروءة.